

كلمة السيد ممثل المملكة المغربية
في الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس المحافظين
للصندوق الدولي للتنمية الزراعية " إيفاد "

**السيد رئيس مجلس المحافظين ؛
السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
حضرات السيدات و السادة.**

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للصندوق الدولي "إيفاد"، رئاسة ومسؤولين وأعاون، على المجهودات الحثيثة التي ما فتئ يقوم بها الصندوق من أجل مساعدة الدول النامية لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء ومساعدتها في إيجاد الحلول والمقاربات الناجعة لتخطي الصعوبات. كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى السلطات الإيطالية على سهرها الدعوب من أجل أمن وراحة ضيوفها الكرام.

إن انعقاد الدورة الواحدة والثلاثون لمجلسنا الموقر لتعد بحق مناسبة هامة للاحتفاء بتخليد ذكرى مرور ثلاثة عقود على تأسيس صندوق "إيفاد"، مشفوعة بغزارة العطاء ووافر الجهود وحكمة التعاون مع شركائه في التنمية، من دول أعضاء وجمعيات فاعلة ومؤسسات دولية سعيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أغتنم هذه الفرصة السانحة لكي أتقدم لكم باسم المملكة المغربية بأحر التهاني بحلول هذه الذكرى الطيبة، والتي تعد أيضا فرصة لنا جميعا للتقييم والتباحث والتدارس حول سبل تحقيق التنمية المستدامة.

كما أغتنم هذه الفرصة للترحيب بكومنولث جزر البهاما ضمن أعضاء منظمنا.

حضرات السيدات والسادة :

إن اختيار علاقة "إيفاد" مع شركائها في التنمية ومدى مساهمة الجميع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ظل التغيرات المناخية وضغط الطلب على منتجات القطاع الزراعي، ليعبر عن وعي الصندوق الدولي لأهمية الشراكة الفاعلة التي تعتمد مبدأي الحوار وتبادل الآراء والخبرات في مجال التخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية المستقبلية بكل حكمة وفعالية .

وهنا أود أن أنوه بالعلاقة المتميزة التي تجمع المغرب و"إيفاد" من أجل محاربة الفقر والنهوض بالعالم القروي من خلال التدخلات الإيجابية والعمليات الميدانية التي تنجزها البرامج والمشاريع التنموية التي يقوم الصندوق الدولي بدعمها. وقد ساهمت هذه المشاريع بصفة عامة في تحسين مستوى عيش المزارعين من خلال

الرفع من دخلهم والمساهمة في استقرارهم وحسن تدبير واستغلال مواردهم الطبيعية المتاحة.

كما أشير أن هذه العلاقة المتميزة قد عرفت طفرة نوعية من خلال بلورة إستراتيجية جديدة لإيفاد بالمغرب تهدف بالأساس إلى تقوية وتعزيز التعاون القائم في المجال التنموي و تحسين ميكانيزمات الدعم لإنجاز المشاريع والبرامج التنموية الشاملة .

حضرات السيدات والسادة :

إن التحدي الأكبر الذي يواجهه اليوم صغار المزارعين هو التغير المناخي ومدى تأثيره على مستوى عيش فقراء الريف. إذ تفرز الفيضانات والجفاف والتصحر وتدهور التربة جميعا أثرا مباشرا على القدرة الإنتاجية الزراعية، ومن ثم على المستويات المعيشية للمجتمعات المحلية الزراعية في الأقاليم النامية في مختلف أرجاء العالم. ومن هنا يستوجب علينا إيجاد الوسائل اللازمة لمكافحة أثر التغير المناخي والتكيف معه أيضا. ويبقى تحسين تقنيات تدبير الأراضي الفلاحية واعتماد التقنيات الزراعية المقاومة للجفاف والانجراف التربة وتوسيع رقعة الزراعات الرعوية والغابوية من بين الأنظمة الزراعية المستدامة التي يمكن اعتمادها على المستوى الإيكولوجي.

وقد تبنى المغرب، في الآونة الأخيرة، إستراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار العراقيل الناتجة عن التغيرات المناخية والجفاف الهيكلي والنقص في الموارد المائية والارتفاع في أسعار الطاقة، وذلك وعيا منه بأهمية المعطى البيئي في محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. كما أنه قد بادر إلى إحداث صندوق وطني للتضامن القطاعي والتنمية الريفية ووضع برامج لإنعاش وتنمية المراكز المحدثة لذات الغرض بالعالم القروي.

وينكب المغرب حاليا على تقييم الآثار التقنية والسوسيو اقتصادية للتغيرات المناخية الحالية والمستقبلية على المدى البعيد وإيجاد الوسائل الكفيلة للتكيف معها مستندا على شركائه الدوليين وعلى التوجيهات الواردة في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات لمناخية. فإن نتائج ذات التقييم ستساعد على بلورة نهج جديد على المستويين المتوسط والبعيد لمجابهة الآثار السلبية التي قد

تفرزها التقلبات المناخية ببلادنا واتخاذ القرارات الملائمة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي. وعلى المدى

حضرات السيدات والسادة :

إن إنتاج الوقود الحيوي، في ظل ارتفاع سعر الطاقة، يوفر فرصا سانحة وواعدة للتخفيف من حدة التغيرات المناخية وخلق منافذ واسعة للفلاحة. لحد الآن، فإن إنتاجه قد تطور بفعل حماية أثمان هذه المنتجات وتقديم الإعانات للمزارعين المعنيين. فمثل هذه الإجراءات من شأنها أن تساعد الدول النامية على أن تصبح من المنتجين الفاعلين وعلى فتح أسواق جديدة واعدة للتصدير المربح.

والحد من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار وارتفاعها اتخذ المغرب جملة من التدابير تهم بالخصوص التقليل التدريجي لحقوق الجمارك وحذف بعض الضرائب و حقوق الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة المستعملة على استيراد الشعير والذرة وبعض المنتجات الغذائية الحيواني مع وضع نظام خاص لاستيراد القمح الطري.

وإلى جانب هذه الإجراءات، فقد أضحى جليا تبني سياسات زراعية ناجعة تهدف بالأساس إلى تحقيق الأمن الغذائي المنشود وتسعى إلى تطوير القطاع الزراعي من خلال الدعم البنوي والمؤسستي لوحدات الإنتاج الفعلية عبر:

- ✓ نهج سياسة القرب في التمويل لفائدة صغار المزارعين بنسب فائدة مريحة؛
- ✓ اعتماد برامج عمل خاصة لتدبير المخاطر والآفات والتقلبات المناخية وتوفير الضمانات الموازية عند الحاجة؛
- ✓ دعم منهج التدبير الاقتصادي للماء في الزراعة من أجل الرفع من المرودية؛
- ✓ تشجيع وثيرة الإرشاد الزراعي وتحفيز التنافس والابتكار بين المزارعين؛
- ✓ تشجيع البحث العلمي من أجل الرفع من القدرة الإنتاجية .

ويبقى استشراف أسواق جديدة للمنتجات الزراعية ذات قيمة مضافة عالية هاجسا اقتصاديا منشودا بالنظر لما تعرفه هذه الأسواق في مختلف الدول النامية من وفرة المنتجات وتنوعها على المستويين الحيواني والنباتي. فإن تأثير تطور هذه الأسواق على الحد من الفقر يبقى رهينا بمدى مشاركة المزارعين الصغار في ديناميكية الأسواق. فتقوية مشاركة المزارعين الصغار تظل مرتبطة بالبنيات

التحتية وتحسين القدرات التقنية للمزارعين ووسائل تدبير المخاطر. ولتحقيق هذا المبتغى، فإنه أضحى من الضروري تضافر الجهود بين القطاع العمومي والقطاع الخاص على مستوى التشريع والبحث والبنيات التحتية والإشراف .

**سيدي الرئيس
حضرات السيدات والسادة ،**

إن الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي ستنبثق عن الموائد المستديرة حول التحديات السالفة الذكر للألفية الثالثة سيساعد لامحالة على بلورة وتخطيط وبرمجة المشاريع المستقبلية ، وذلك بفعل التعاون المثمر والبناء بين الصندوق الدولي "إيفاد" وشركائه في المجال التنموي.

ولا يسعني، في ختام كلمتي هذه، إلا أن أبرز مدى اعتزاز المملكة المغربية بالمستوى الرفيع للعلاقة المتميزة التي تجمعها بإيفاد وندعوها لمواصلة جهودها البناءة لمواكبة جهود المملكة في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية التي لها ارتباط وثيق بالأهداف الإنمائية للألفية .

شكرا على حسن إصغائكم
- والسلام -